

## قوانين ربط الموازنة العامة للعام 2013م

### قانون رقم (3) لسنة 2013م

### بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2013م

باسم الشعب:

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.

وعلى القانون رقم (8) لسنة 1990م بشأن القانون المالي وتعديلاته.

وعلى القانون رقم (4) لسنة 2000م بشأن السلطة المحلية وتعديلاته.

وبعد موافقة مجلس النواب.

(أصدرنا القانون الآتي نصه)

مادة (1) تقدر جملة الموارد العامة للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2013م بمبلغ (2.084.211.645.000) ريال ، فقط إثنان تريليون وأربعة وثمانون ملياراً ومائتان وإحدى عشر مليوناً وستمئة وخمسة وأربعون ألف ريال لا غير ، وذلك كما يلي :

الإجمالي العام	2.084.211.645.000
الباب الأول: الإيرادات الضريبية	628.348.907.000
الباب الثاني: المنح	97.311.184.000
الباب الثالث: إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة	1.304.780.839.000
الباب الرابع: التصرف في الأصول غير المالية	114.942.000
الباب الخامس: التصرف في الأصول المالية وتحمل ال	53.655.773.000

مادة (2) تقدر جملة الإستخدامات العامة للدولة للسنة المالية 2013م بمبلغ (2.766.998.985.000) ريال فقط ، إثنان تريليون وسبعمائة وستة وستون ملياراً وتسعمائة وثمانية وتسعون مليوناً وتسعمائة وخمسة وثمانون ألف ريال لا غير وذلك كما يلي :

الإجمالي العام	2.766.998.985.000
الباب الأول: أجور وتعويضات العاملين	905.631.556.000
الباب الثاني: نفقات على السلع والخدمات والممتلكات	650.054.611.000

الباب الثالث: الإعانات والمنح والمنافع الإجتماعية	586.545.572.000
إستخدامات غير مبيوبة	47.924.781.000
الباب الرابع: إكتساب الأصول غير المالية	384.571.583.000
الباب الخامس: اكتساب الأصول المالية وتسديدات الخصوم	192.270.882.000

مادة (3) يقدر عجز الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2013م بمبلغ (682.787.340.000) ريال ، فقط ستمائة واثنتان وثمانون ملياراً وسبعمائة وسبعة وثمانون مليوناً وثلاثمائة وأربعون ألف ريال لا غير.

مادة (4) تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بجدول الموازنة العامة للدولة جزءاً مكماً لأحكام هذا القانون ولها قوته ويجب الإلتزام بتنفيذها.

مادة (5) تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدره والصرف من الإعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديله بالقانون رقم (50) لسنة 1999م، وقانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (6) تفوض وزارة المالية في حالة إستمرار إرتفاع أسعار النفط عن المعتمد بموازنة السنة المالية 2013م بتغطية دعم المشتقات النفطية كالإلتزام حتمي لا سبيل لتجنبه ، على أن يتم مواجهة ذلك من الزيادة المحققة من أسعار بيع النفط.

مادة (7) يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديله بالقانون رقم (50) لسنة 1999م وقانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة.

مادة (8) يُعمل بهذا القانون من أول يناير 2013م وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية - بصنعاء  
بتاريخ 11 / ربيع الأول/ 1434هـ  
الموافق 23 / يناير / 2013م

عبد ربه منصور هادي

رئيس الجمهورية

## قانون رقم (4) لسنة 2013م بربط موازنات

### الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للسنة المالية 2013م

باسم الشعب :

رئيس الجمهورية :

بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية .

وعلى القانون رقم (8) لسنة 1990م بشأن القانون المالي وتعديلاته .

وبعد موافقة مجلس النواب .

(أصدرنا القانون الآتي نصه)

مادة (1) أ- يقدر إجمالي إعمادات موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2013م بمبلغ (547.325.507.000) ريال فقط، خمسمائة وسبعة وأربعون ملياراً وثلاثمائة وخمسة وعشرون مليوناً وخمسمائة وسبعة آلاف ريال لا غير .

ب- يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري للسنة المالية 2013م بمبلغ (121.667.628.000) ريال، فقط مائة وواحد وعشرون ملياراً وستمائة وسبعة وستون مليوناً وستمائة وثمانية وعشرون ألف ريال لا غير ، وذلك كما يلي

أولاً: الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الموحد في إعداد وتنفيذ الموارد والإستخدامات الخاصة بها وفقاً لقوانين إنشائها :

البيان	تقديرات عام 2013م	البيان	تقديرات عام 2013م
	أ- الاستخدامات الجارية		أ- الموارد الجارية
الباب الأول : المرتبات والأجور وما في حكمها	13,029,900,000	الباب الأول : إيرادات النشاط الجاري	235,658,637,000
الباب الثاني : مستلزمات الإنتاج	21,846,459,000	الباب الثاني : الإيرادات المتنوعة	79,791,423,000

ومشتريات بغرض البيع			
الباب الثالث : المصروفات الجارية التحويلية والمخصصة	227,292,335,000	الباب الثالث إيرادات الأوراق المالية والعوائد	30,449,565,000
		الباب الرابع إيرادات جارية تحويلية	37,936,697,000
جملة الإستخدامات الجارية	262,168,694,000	جملة الموارد الجارية	383,836,322,000
جملة حساب التوزيع (فائض النشاط الجاري)	121,667,628,000	حساب العجز الجاري	
إجمالي عام الإستخدامات الجارية	383,836,322,000	إجمالي عام الموارد الجارية	383,836,322,000
ب- الإستخدامات الرأسمالية		ب- الموارد الرأسمالية :	
الباب الرابع : مشروعات قيد التنفيذ	4,085,264,000	الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية	124,322,614,000
الباب الخامس : التحويلات الرأسمالية	123,032,932,000	الباب السادس : إيرادات تحويلية رأسمالية	2,795,582,000
جملة الإستخدامات الرأسمالية	127,118,196,000	جملة الموارد الرأسمالية	127,118,196,000
إجمالي عام الإستخدامات الجارية والرأسمالية	510,954,518,000	إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	510,954,518,000

ثانياً : الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الحكومي في إعداد وتنفيذ الموارد والاستخدامات الخاصة بها وفقاً لقوانين إنشائها

:

البيان	تقديرات عام 2013م	البيان	تقديرات عام 2013م
	الإستخدامات		الموارد
الإجمالي العام للإستخدامات	36,370,989,000	الإجمالي العام للموارد	36,370,989,000
الباب الأول : أجور وتعويضات العاملين	2,203,142,000	الباب الأول : الإيرادات الضريبية	
الباب الثاني : نفقات على السلع والخدمات والممتلكات	679,809,000	الباب الثاني : المنح	25,336,704,000
الباب الثالث : الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية	1,061,579,000	الباب الثالث : إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة	3,664,185,000
الباب الرابع : إكتساب الأصول غير المالية	31,976,026,000	الباب الرابع : التصرف في الأصول غير المالية	
الباب الخامس : إكتساب الأصول المالية وتسديدات الخصوم	450,433,000	الباب الخامس : التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم	7,370,100,000

مادة ( 2 ) تعتبر التأشير الخاصة المدرجة بجداول موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة جزءاً مكماً لهذا القانون ولها قوته ويجب الإلتزام بها .

مادة ( 3 ) تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدره والصرف من الاعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم ( 8 ) لسنة 1990م وتعديله ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة ( 4 ) يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكامه وأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديله وقوانين الجهات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وقانون المؤسسات رقم(35) لسنة 1991م وتعديلاته والقوانين الأخرى النافذة .

مادة ( 5 ) يُعمل بهذا القانون من أول يناير عام 2013م وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية - بصنعاء

بتاريخ 11 / ربيع الأول/ 1434هـ

الموافق 23 / يناير / 2013م

عبد ربه منصور هادي

رئيس الجمهورية

## قانون رقم (5) لسنة 2013م

### يربط موازنات الوحدات الاقتصادية للسنة المالية 2013م

باسم الشعب :

رئيس الجمهورية :

بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية .

وعلى القانون رقم (8) لسنة 1990م بشأن القانون المالي وتعديلاته .

وبعد موافقة مجلس النواب .

(أصدرنا القانون الآتي نصه)

مادة (1) أ- يقدر إجمالي إعمادات موازنات وحدات القطاع الإقتصادي العام ذات الطابع الإنتاجي لكل من الإستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2013م بمبلغ (4.310.260.922.000) ريال، فقط أربعة تريليون وثلاثمائة وعشرة مليارات ومائتان وستون مليوناً وتسعمائة واثنان وعشرون ألف ريال لا غير .

ب - يقدر فائض النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية 2013م بمبلغ (289.032.740.000) ريال، فقط مائتان وتسعة وثمانون ملياراً واثنان وثلاثون مليوناً وسبعمائة وأربعون ألف ريال لا غير، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ (221.102.174.000) ريال، فقط مائتان وواحد وعشرون ملياراً ومائة واثنين مليوناً ومائة وأربعة وسبعون ألف ريال لا غير .

ج - يقدر إجمالي عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية 2013م بمبلغ (4.943.739.000) ريال، فقط أربعة مليارات وتسعمائة وثلاثة وأربعون مليوناً وسبعمائة وتسعة وثلاثون ألف ريال لا غير عجزاً معاناً .

د- تقدر مساهمة الحكومة الرأسمالية في مشاريع موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية 2013م بمبلغ (63.092.321.000) ريال، فقط ثلاثة وستون ملياراً واثنان وتسعون مليوناً وثلاثمائة وواحد وعشرون ألف ريال لا غير للقطاع الإنتاجي وذلك كما يلي :

التقديرات	البيان	التقديرات	البيان
الموارد الجارية		الإستخدامات الجارية	
3.295.674.359.00 0	الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري	84.871.771.000	الباب الأول: المرتبات والأجور
420.147.711.000	الباب الثاني: الإيرادات المتنوعة	3.500.951.111.00 0	الباب الثاني: المستلزمات المباشرة للإنتاج
31.002.476.000	الباب الثالث: إيرادات أوراق مالية	148.033.971.000	الباب الثالث: المصروفات التحويلية والمخصصة
271.121.308.000	الباب الرابع: إيرادات جارية تحويلية		
4.017.945.854.00 0	جملة الموارد الجارية	3.733.856.853.00 0	جملة الإستخدامات الجارية
4.943.739.000	عجز النشاط الجاري	289.032.740.000	فائض النشاط الجاري
4.022.889.593.00 0	إجمالي الموارد الجارية	4.022.889.593.00 0	إجمالي الإستخدامات الجارية
الموارد الرأسمالية		الإستخدامات الرأسمالية	
212.582.354.000	الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية	171.779.851.000	الباب الرابع: مشاريع قيد التنفيذ
74.788.975.000	الباب السادس: إيرادات تحويلية رأسمالية	115.591.478.000	الباب الخامس: التحويلات الرأسمالية
287.371.329.000	إجمالي الموارد الرأسمالية	287.371.329.000	إجمالي الإستخدامات الرأسمالية
4.310.260.922.00 0	إجمالي الموارد الجارية والرأسمالية	4.310.260.922.00 0	إجمالي الإستخدامات الجارية والرأسمالية



مادة (2) أ- يقدر إجمالي إعمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي لكل من الإعمادات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2013م بمبلغ (188.720.524.000) ريال، فقط مائة وثمانية وثمانون مليوناً وسبعمئة وعشرون مليوناً وخمسمائة وأربعة وعشرون ألف ريال لا غير.

ب - يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2013م بمبلغ (10.512.796.000) ريال، فقط عشرة مليارات وخمسمائة واثنان عشر مليوناً وسبعمئة وستة وتسعون ألف ريال لا غير ، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ (5.466.653.000) ريال، فقط خمسة مليارات وأربعمائة وستة وستون مليوناً وستمئة وثلاثة وخمسون ألف ريال لا غير .

ج - يقدر إجمالي عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2013م بمبلغ (39.812.998.000) ريال، فقط تسعة وثلاثون مليوناً وثمانمائة واثنان عشر مليوناً وتسعمائة وثمانية وتسعون ألف ريال لا غير عجزاً معاناً.

د- تقدر مساهمة الحكومة الرأسمالية في مشاريع موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية 2013م بمبلغ (29.314.221.000) ريال، فقط تسعة وعشرون مليوناً وثلاثمائة وأربعة عشر مليوناً ومائتان وواحد وعشرون ألف ريال لا غير. للقطاع الخدمي وذلك كما يلي :

التقديرات	البيان	التقديرات	البيان
الموارد الجارية		الإعمادات الجارية	
62.863.270.000	الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري	39.099.849.000	الباب الأول: المرتبات والأجور
1.398.194.000	الباب الثاني: الإيرادات المتنوعة	44.516.714.000	الباب الثاني: المستلزمات المباشرة للإنتاج
20.000.000	الباب الثالث: إيرادات أوراق مالية	11.979.549.000	الباب الثالث: المصروفات التحويلية والمخصصة
2.014.446.000	الباب الرابع: إيرادات تحويلية		
66.295.910.000	جملة الموارد الجارية	95.596.112.000	جملة الإعمادات الجارية

فائض النشاط الجاري	10.512.796.000	عجز النشاط الجاري	39.812.998.000
إجمالي عام الإستخدامات الجارية	106.108.908.000	إجمالي عام الموارد الجارية	106.108.908.000
الإستخدامات الرأسمالية		الموارد الرأسمالية	
الباب الرابع :مشاريع قيد التنفيذ	78.711.873.000	الباب الخامس :الإيرادات الرأسمالية	82.441.751.000
الباب الخامس:التحويلات الرأسمالية	3.899.743.000	الباب السادس :إيرادات تحويلية رأسمالية	169.865.000
إجمالي عام الإستخدامات الرأسمالية	82.611.616.000	إجمالي عام الموارد الرأسمالية	82.611.616.000
إجمالي عام الإستخدامات الجارية والرأسمالية	188.720.524.000	إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	188.720.524.000

مادة (3) أ- يقدر إجمالي إعتمادات موازنات وحدات القطاع الإقتصادي ذات الطابع المختلط لكل من الإستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية 2013م بمبلغ (158.605.435.000) ريال، فقط مائة وثمانية وخمسون ملياراً وستمائة وخمسة ملايين وأربعمائة وخمسة وثلاثون ألف ريال لا غير .

ب- يقدر فائض النشاط الجاري لوحدات القطاع ذات الطابع المختلط للسنة المالية 2013م بمبلغ (10.419.097.000) ريال، فقط عشرة مليارات وأربعمائة وتسعة عشر مليوناً وسبعة وتسعون ألف ريال لا غير ، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ (1.702.583.000) ريال، فقط واحد مليار وسبعمائة واثنين مليون وخمسمائة وثلاثة وثمانون ألف ريال لا غير. للقطاع المختلط وذلك كما يلي :

التقديرات	البيان	التقديرات	البيان
الموارد الجارية		الإستخدامات الجارية	
120.024.916.000	الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري	12.187.956.000	الباب الأول : المرتبات والأجور
1.100.150.000	الباب الثاني: الإيرادات المتنوعة	57.101.042.000	الباب الثاني: المستلزمات المباشرة للإنتاج
550.000.000	الباب الثالث: إيرادات أوراق مالية	53.493.948.000	الباب الثالث: المصرفيات التحويلية والمخصصة
11.526.977.000	الباب الرابع: إيرادات جارية تحويلية		
133.202.043.000	جملة الموارد الجارية	122.782.946.000	جملة الإستخدامات الجارية
0	عجز النشاط الجاري	10.419.097.000	فائض النشاط الجاري
133.202.043.000	إجمالي الموارد الجارية	133.202.043.000	إجمالي الإستخدامات الجارية
الموارد الرأسمالية		الإستخدامات الرأسمالية	
6.858.237.000	الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية	3.194.500.000	الباب الرابع: مشاريع قيد التنفيذ
18.545.155.000	الباب السادس: إيرادات تحويلية رأسمالية	22.208.892.000	الباب الخامس: التحويلات الرأسمالية
25.403.392.000	إجمالي الموارد الرأسمالية	25.403.392.000	إجمالي الإستخدامات الرأسمالية
158.605.435.000	إجمالي الموارد الجارية والرأسمالية	158.605.435.000	إجمالي الإستخدامات الجارية والرأسمالية

مادة (4) تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بموازنات القطاع الإقتصادي جزءاً مكماً لأحكام هذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بتنفيذها.

مادة (5) تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدره والصرف من الإعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديله ولائحته التنفيذية والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (6) يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكام القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديله والقوانين الأخرى النافذة.

مادة (7) يُعمل بهذا القانون من أول يناير 2013م وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية - بصنعاء

بتاريخ 11 / ربيع الأول/ 1434هـ

الموافق 23 / يناير / 2013م

عبد ربه منصور هادي

رئيس الجمهورية